مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإسلامية) المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، ص٣٧١- ص٣٩٨، يونيه ٢٠٠٧
ISSN 1726-6807, http://www.iugaza.edu.ps/ara/research/

الأصل والعارض
في أحكام التجويد والقراءات

د. حاتم جلال التميمي
أستاذ مساعد بكلية القرآن والدراسات الإسلامية
جامعة القدس فلسطين
htamimi@is.alquds.edu

ملخص: تلقى الصحابة رضي الله عنهم القرآن عن النبي صلى الله عليه وسلم مشافهة، ولم تكن له قواعد مدونة، ثم جاء بعد ذلك العلماء ووضعوا للتجويد قواعد تضبطه وتسهل على الدارسين تعلمه وتعليمه.

لكن بعض الأحكام التي تتعلق بالتجويد لم توضع لها قواعد؛ ومن ذلك "الأصل والعارض"، فلم توضع لهما قواعد تبين متى يؤخذ بالأصل، ومتى يؤخذ بالعارض، ومتى يجوز الأخذ بهما.

وفي هذا البحث استقرأ الباحث المواضع التي وردت في أحكام التجويد والقراءات مما يتصل بهذا الموضوع ، وبين الحكم المأخوذ به في كل موضع. وحاول الباحث بعد استقراء تلك الأحكام وضع قواعد تضبط موضوع الأصل والعارض، وتيسر التعامل معه.

"Al-asl and Al-ared" in Rules of Reciting Quran" Tajweed"

Abstract : The prophet's companions received the Quran orally from him, so they had no written rules. In later eras the scholars sat up rules for *Tajweed* that adjust and facilitate reciting Quran for students and teachers. But some rules of *Tajweed* haven't had relevant standards yet; for example, "*Al-asl and Al-ared*" have no standards that clarify when to apply or ignore each of them.

In this research the writer followed profoundly the topics that are applied in the rules of *Tajweed* and the relevant variant "*reading*s" of Quran, and clarified the taken rules in each position. The writer tried to test up rules that adjust the topic "*Al-asl and Al-ared*", and facilitate dealing with this topic.

تقديم :

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن والاه، وبعد :

خدمة القرآن الكريم، وبيان أحكامه، مهمة جليلة، وشرف عظيم. ولو صرفت الأعمار في تلك المهمة النبيلة لم يكن كثيراً. ولقد تسابق في ذلك المضمار فحول الرجال، وجهابذة العلماء، مبينين معانيه وأحكامه، ومبينين أحكام قراءته وتلاوته. وألفت في ذلك عشرات من الكتب، ولا يزال

المجال مفتوحاً للعلماء أن يدلوا بدلائهم في تحقيق أحكام القرآن وتدقيقها، ووضع القواعد اللازمة لدراستها.

وقد تطرق كثير من علماء التجويد والقراءات في أثناء تناولهم لأحكام التجويد والقراءات إلى ذكر أشياء تتعلق بالأصل والعارض، ولكن لم يستقص أحد منهم –فيما أعلم- الأحكام المبنية على الأصل والعارض، ولم يحاول استقراءها وصولاً إلى وضع قواعد تضبط هذا الموضوع، وتجمع متفرقه، وتلم شتاته.

وكثيراً ما كنت أتساءل، وكثيراً ما كُنت أُسأل: لماذا أُخذ في مسألة ما بالأصل؟ ولماذا أُخذ في مسألة أخرى بالعارض؟ ولماذا جاز في مسألة ثالثة الأخذ بهما؟ فكان هذا من الدوافع التي حدتْ بي إلى تجميع المسائل التي تتصل بهذا الموضوع، واستعراض أقوال العلماء فيها، مع ذكر التعليلات المتعلقة بذلك، وبيان مأخذ كل من الأصل والعارض في كل مسألة.

وقد بدا لي أن أرتب أبواب هذا البحث –بشكل رئيس- على وفق الترتيب المتبع في كتب القراءات؛ لا سيما الشاطبية(١) والطيبة(٢)، مع زيادة أبواب عليهما بحسب ما اقتضته طبيعة البحث ومادته. وبدا لي أيضاً أن يكون مجال البحث هو القراءات العشر الكبرى لا الصغرى(٣)؛ حرصاً على استيعاب أكبر قدر ممكن من المسائل المتعلقة بموضوع البحث.

هذا وألحقت المسائل التي يتنازعها أكثر من باب بأشد الأبواب بها تعلقاً، مع عدم إعادتها؛ تجنباً للإطالة والتكرار.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

---

(١) منظومة لامية في القراءات السبع، سماها مؤلفها (حرز الأماني ووجه التهاني)، واشتهرت بالشاطبية. تتألف من ١١٧٣ بيتا، نظمها الإمام القاسم بن فيره الشاطبي (ت٥٩٠ هـ)، وضمنها كتاب التيسير للداني وزاد عليه زيادات [٢٠/أ-جـ].

(٢) طيبة النشر في القراءات العشر. وهي رجزية في القراءات العشر، تتألف من (١٠١٥) بيتاً، نظمها الإمام محمد ابن الجزري (ت٨٨٣ هـ)، وضمنها كتابه النشر في القراءات العشر [٦/١-١٠].

(٣) القراءات العشر الصغرى هي ما تضمنته الشاطبية والدرة، وجملة ما فيهما إحدى وعشرون طريقاً. وأما القراءات العشر الكبرى فهي ما تضمنته طيبة النشر، وجملة ما فيها تسعمائة وثمانون طريقاً [٦/١-١٠].

تمهيد: معنى الأصل والعارض لغة واصطلاحاً

الأصلُ لغة: أسفَلُ كل شيءٍ [٤٣-١١/١٦].

واصطلاحاً: ما يبنى عليه غيره. [٢٤/٥]. والعلاقة بين هذا المعنى وموضوع هذا البحث أن الوضع الأساس للكلمة أو العبارة أو التركيب يسمى أصلاً.

والعارض لغة: الشيء يحول دون شيءٍ آخر. [٤٣-١٦٨/٧].

واصطلاحاً: ما يكون محمولاً على الشيء خارجاً عنه [١٠٤/٥]. والعلاقة بين هذا المعنى وموضوع هذا البحث أن الوضع الطارئ أو الحادث للكلمة أو العبارة أو التركيب يسمى عارضاً.

الباب الأول: سورة أم القرآن

اختلاف القراء في ضم الهاء وكسرها من ضمير التثنية والجمع إذا وقعت بعد ياء ساكنة نحو: **عليهم** [الفاتحة: ٧]، و **فِيهما** [البقرة: ٢١٩]، و **عليهن** [البقرة: ٢٢٨]، و **تَرمِيهم** [الفيل:٤] ونحو ذلك. فمنهم من قرأ بالضم ومنهم من قرأ بالكسر [٧-٢٧٢/٢-٢٧٣]. وجه القراءة بالضم أنه الأصل في هاء الضمير، ووجه الكسر لمجانسة الياء الساكنة [٤٦-٣١١/١].

فإن سقطت الياء للجزم أو البناء نحو: **وإن يأْتِهم** [الأعراف: ١٦٩]، **فَاستَفْتِهم** [الصافات: ١١]، **فَآتِهم** [الأعراف: ٣٨]، فإن رويساً وحده يضم الهاء في ذلك كله، إلا قوله تعالى **ومن يولهم** [الأنفال: ١٦] فإنه كسرها بلا خلاف. واختلف عنه في **ويلْههم الأملُ** [الحجر:٣]، **يغْنِهم الله** [النور: ٣٢]، **وقِهم السيئاتِ** [غافر: ٩]، **وقِهم عذَاب الْجحِيمِ** [غافر: ٧]. ووجه ضم رويس لهذه الألفاظ هو الاعتداد بأصله في ذلك من ضم الهاء إذا سبقت بياء ساكنة. ووجه كسر غيره-ممن يقرأون بضم الهاء- هو الاعتداد بالعارض؛ وهو زوال الياء [٤٦-٣١٢/١].

الباب الثاني: باب الإدغام الكبير

الفصل الأول: الإدغام والإظهار في **يبتَغِ غَير** وأخواتها

إذا حذف من آخر الكلمة حرف أو أكثر فأدى ذلك إلى اجتماع حرفين متماثلين أو متجانسين أو متقاربين فقد ورد عن أبي عمرو البصري الخلاف في إدغام ذلك [٢١/٨٢-٨٣]، [٣٤/٢٤].

ومن ذلك إدغام المتماثلين في قوله تعالى: **ومن يبتَغِ غَير** [آل عمران: ٨٥]. أصله: (يبتغي) فحذفت ياؤه للجزم. وقوله تعالى: **يخْلُ لَكُم وجه أَبِيكُم** [يوسف: ٩]. أصله: (يخلو) فحذفت واوه للجزم. وقوله تعالى: **وإن يك كَاذِباً فَعلَيهِ كَذِبه** [غافر: ٢٨]. أصله: (يكون) سكنت النون للجزم، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين، ثم حذفت النون تخفيفاً [٨٣/٢١]، [٣٤/٢٤]. ويجوز في

هذه المواضع الثلاثة الإدغام؛ اعتداداً بعارض الجزم، وهذا الوجه هو المقدم في الأداء[١٩٨/٤٧، ٢٠٠، ٢٠٤]، ويجوز الإظهار أيضاً؛ اعتداداً بالأصل [٤٦-٣٢٧/١].

وإدغام المتجانسين في قوله تعالى: **ولْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرى** [النساء: ١٠٢]، أصله: (ولتأتي)، فحذفت الياء للجزم. ويجوز هنا الوجهان كما في المتماثلين. والمقدم في الأداء هنا هو الإدغام أيضاً[٤٧/ ١٩٨].

وإدغام المتقاربين في قوله تعالى: **وآتِ ذَا الْقُربى** [الإسراء: ٢٦]. وقوله تعالى: **فَآتِ ذَا الْقُربى** [الروم: ٣٨]. أصلهما: (آتي)، فحذفت الياء للجزم. ويجوز فيهما: الإدغام والإظهار، والمرجح الإدغام [٢٠٣/٤٧]. وقوله تعالى: **ولم يؤْتَ سعةً من الْمال** [البقرة: ٢٤٧]. أصله: (يؤتى) فحذفت الألف للجزم. والمأخوذ به في هذا الموضع هو الإظهار لا غير، والقول بالإدغام ضعيف [٧-٢٧٩/١]، [١٦٩/٢٣].

ويشبه الأمثلة السابقة قوله تعالى: **ويا قَوم من ينصرني** [هود: ٣٠]، وقوله تعالى: **ويا قَوم ما لِي** [غافر: ٤١]؛ إذ الأصل فيهما: (يا قومي) ثم حذفت ياء الإضافة. إلا أنه لا خلاف في إدغامها إن قرئ بوجه الإدغام الكبير [٣٤/٢٤].

الفصل الثاني: إعطاء غنة للنون أو الميم في الإدغام الكبير

في الإدغام الكبير تسكن النون المتحركةُ ثم تدغم فيما بعدها، كقوله تعالى: **نحن نَرزقُك** [طه:١٣٢]، وفي هذه الحالة يكون الإدغام مع غنة بمقدار حركتين؛ تسويةً بين النون التي سكونها عارض والتي سكونها أصلي [٧-٢٣/٢-٢٤]، [٤٦-٥٥٧/١]. وكذا إن قرئ بوجه الغنة مع اللام والراء [٣٩-٧٦٧/١]، نحو: **نؤْمن لك** [البقرة: ٥٥] **تَأَذن ربكُم** [إبراهيم: ٧]. والميم تخفى في الإدغام الكبير مع غنة بمقدار حركتين، نحو: **أَعلَم بِما** [آل عمران: ٣٦]، وفي هذا أيضاً تسوية بين الميم التي سكونها عارض والتي سكونها أصلي.

الباب الثالث: باب هاء الكناية

الفصل الأول: صلة هاء **يؤَدهِ** وأخواتها أو عدم صلتها

اختلاف القراء في صلة هاء الضمير في المواضع الآتية: **يؤَده إليك .... لا يؤَده إليك** [آل عمران: ٧٥]. **نُؤْتِه مِنْها** موضعان في آل عمران [١٤٥]، وموضع في الشورى [٢٠]. **نُولِه ما تَولى ونُصلِه جهنم** [النساء: ١١٥]. **أَرجِه وأَخَاه** [الأعراف: ١١١] [الشعراء: ٣٦]. **ويتقْه فَأُولئِك** [النور:٥٢]. **فَأَلْقِه إليهم** [النمل: ٢٨]. **ومن يأْتِه مؤْمِناً** [طه: ٧٥]. **وإن تَشكُروا يرضه لَكُم** [الزمر: ٧]. **أَن لم يره أَحد** [البلد: ٧]. **خَيراً يره** **شَراً يره** [الزلزلة: ٧-٨]. فمنهم من قرأ بكسره الهاء مع الصلة، ومنهم من قرأ بكسرها بدون صلة، على تفصيل عند القراء في ذلك [٧-٣٠٥/١-٣١١]،[

٤٦-١/٣٦١-٣٧٢]، [١٠٧/٢١]. ووجه القراءة بالصلة هو الاعتداد بالعارض؛ حيث إن الهاء متحركة ووقعت بين متحركين، فوجبت صلتها. ووجه القراءة بترك الصلة في تلك الكلمات هو الاعتداد بالأصل؛ إذ أصلها (يؤديه)، (نؤتيه)، (يرضاه) ... إلخ، ثم حذفت الياء أو الألف للجزم، والمحذوف لعلة في حكم الموجود، فأعطيت الهاء حكمها الأصلي وهو القصر [٥/٢٦].

الفصل الثاني: الوقف على **يؤده** وأخواتها عند من أسكن الهاء فيهن

قرأ بعض القراء بإسكان هاء الضمير -لأجل التخفيف- في الألفاظ المذكورة في الفصل المتقدم آنفاً، على تفصيل لهم في ذلك [٧-١/٣٠٥-٣١١]، [٤٦-١/٣٦١-٣٧٢]، [١٠٧/٢١]. وإذا وقف على هذه الكلمات لم يجز فيها لا روم ولا إشمام على قول من يجيزون الروم والإشمام في هاء الضمير [٧-٢/١٢٤]. فهاءات الضمير تلك وإن كانت في الأصل مكسورة أو مضمومة إلا أنها لما سكنت تخفيفاً اعتد بهذا العارض، ولذا لم يجز فيها الروم ولا الإشمام.

الباب الرابع: باب المد والقصر

الفصل الأول: المد الواقع قبل همزة مغيرة بالتسهيل أو الحذف

إذا وقع حرف مد قبل همزة مغيرة بالتسهيل أو الحذف كما في **هؤُلاءِ إِن كُنتُم صادِقِين** [البقرة:٣١]، و **أولياء أُولَئِك** [الأحقاف: ٣٢] عند من سهل الهمزة الأولى أو حذفها[٥١/٤]،[٥٨/٢٤] فإنه يجوز في حرف المد حينئذ المد اعتداداً بالأصل، ويجوز القصر اعتداداً بالعارض [١٧/٢٠]، [٤٣/٦]. والراجح في هذه المسألة تقديم وجه المد في حال التسهيل اعتداداً بالأصل [٥٩/٢٤]؛ لأن الهمز وإن تغير بالتسهيل فإن أثره باقٍ، ولم يزل الهمز بالكلية، وتقديم وجه القصر في حال الحذف اعتداداً بالعارض؛ لزوال الأثر [٤٦-١/٤١٠]. ويندرج تحت هذا الموضوع وقف حمزة على ما فيه مد متوسط، نحو: **الملائكة** [البقرة:٣١]، و **يتساءلون** [المؤمنون: ١٠١][٦٦/٤].

الفصل الثاني: عدم اعتبار ألف الفصل بين الهمزتين من قبيل المد المتصل

عند إدخال ألف الفصل بين همزتي القطع المتلاصقتين في كلمة، نحو: **أَأَنتُم** [البقرة: ١٤٠]، **أَئِنكُم** [الأنعام:١٩] **أَؤُنَبِئُكُم** [آل عمران: ١٥] فإن جمهور أهل الأداء لا يعتدون بهذه الألف، ولا يكون المد عندهم من قبيل المد المتصل، وذكروا لذلك أسباباً [٤٦-١/٤٠٨]؛ أوجهها أن هذه الألف جيء بها للفصل بين الهمزتين لثقل الجمع بينهما، فتمد هذه الألف بمقدار حركتين؛ لأن الفصل يحصل بهذا القدر، ولا حاجة إلى الزيادة [٤٦-١/٤٠٨]. والرأي الآخر هو الاعتداد بألف الفصل؛ تسويةً بينهما وبين الألف الأصلية. ويترتب عليه كون المد متصلاً [٧-١/٣٥٢].

والذي استقر عليه العمل والإقراء هو الرأي الأول، قال الضباع في (الجوهر المكنون): "وبه جرى عملنا"[٧/٢٦]. ونص على تضعيف المحققين للقول الثاني.

الفصل الثالث: حكم البدل المغيَّر

إذا طرأ على مد البدل تغير بنقل، أو إبدال، أو تسهيل، فله عند الأزرق عن ورش أحوال:

أ- كلمة **يؤاخذ** كيف وقعت. يبدل ورش همزتها واواً مفتوحة على قاعدته. وقد أجمع أهل الأداء على استثناء هذه الكلمة من مد البدل عند الأزرق عن ورش. وقد ذكروا في علة استثنائها وجوهاً [٣٦-١/٥٣]، [٧-١/٣٤٠]. والأصح أن مرجع ذلك إلى النقل والرواية [٤٦-١/٣٩٢].

ب – إذا كانت الكلمة مبدوءة بـ(ال) التعريف وبعدها مد بدل وابتدئ باللام، نحو: **الآخرة** ، **الأولى** ، **الإيمان** ؛ فيكون البدء هكذا: (لَاخرة)، (لُولى)، (لِيمان) وهذا القسم مجمع على استثنائه أيضاً؛ لقوة الاعتداد بالعارض في ذلك [٨- ٣/٩١]، [٤٦-١/٣٩٣].

ج – كلمة **ءآلآن** الاستفهامية [يونس: ٥١، ٩١]، أي المد الذي بعد اللام، وقد استثناها بعض أهل الأداء عن ورش؛ اعتداداً بالعارض وهو النقل؛ إذ لا يوجد همز محقق في اللفظ. وله وجه قوي؛ وهو ضعف سبب المد بالتقدم، وضعفه بالتغير، فاجتمع فيه ضعفان فاستثني [٤٦-١/٤١٢]. ولم يستثنها آخرون، ونص بعضهم على الوجهين [٣٩-١/٧٧٥].

د – كلمة «الأولى» في قوله تعالى: **عاداً الأولى** [النجم: ٥٠]. فيها الخلاف السابق [٧-١/٣٤١-٣٤٢].

ووجه المد في الحالتين (ج) و(د) هو الاعتداد بالأصل؛ لأن النقل عارض، والعارض لا يعتد به [٧-١/٣٤٢]. ووجه عدم المد: هو الاعتداد بالعارض وهو النقل، إذ لا يوجد همز محقق في اللفظ. ومما يقوي الأخذ بالعارض ضعف سبب المد بالتقدم، وضعفه بالتغير، فاجتمع فيه ضعفان فاستثني [٤٦-١/٤١٢].

هـ - كل موضع فيه مد بدل تغير بالنقل كقوله تعالى: **وبِالآخِرةِ** [البقرة: ٤]، أو بالإبدال كقوله تعالى: **هؤُلاءِ آلِهةً** [الأنبياء ٩٩]، أو بالتسهيل كقوله تعالى: **أآلِهتُنَا** [الزخرف: ٥٨]، وذلك في كل ما لم ينص العلماء على استثنائه، فيجوز في كل ذلك: المد اعتداداً بالأصل، ويجوز القصر اعتداداً بالعارض، والمروي المنقول عن أهل الأداء هو عدم الاعتداد بالعارض في هذا القسم، قال ابن الجزري: "ولكن العمل على عدم الاعتداد بالعارض في الباب كله سوى ما استثنى من ذلك ..... وبه قرأت وبه آخذ" [٧-١/٣٥٧]. وقال في موضع آخر: "وبالجملة فلا أعلم أحداً من متقدمي أئمتنا نص فيه بشيء .... على أني لا أمنع إجراء الخلاف في الأنواع الثلاثة .... وهو

القياس" [٧-٣٤٣/١]. فظهر من كلامه أن عدم الأخذ بالوجهين في البدل المغير لورش ليس لضعف وجه الاعتداد بالعارض؛ وإنما هي الرواية والنقل. والذي عليه أكثر المتأخرين الأخذ بالوجهين معاً في البدل المغير لورش؛ قال المتولي: "والذِي علَيه العمل اليوم هو الأخذُ بالاعتِداد وعدمِهِ وعلِيه تَفريعنا" [٤٣/٣٨].

الفصل الرابع: حكم مد البدل الناشئ عن إبدال الهمزة الثانية حرف مد

إذا قرئ لورش من طريق الأزرق بإبدال الهمزة الثانية ألفاً من الهمزتين المفتوحتين في كلمة، ووقع بعد الألف المبدلة حرف متحرك فليس له في ذلك إلا القصر وجهاً واحداً، وذلك في موضعين اثنين فقط: **قَالَتْ يا ويلَتَى أَأَلِد** [هود:٧٢]. **أَأَمِنتُم من فِي السماءِ** [الملك:١٦][١٢٩/٢١].

وإذا قرئ له في الهمزتين المتفقتين في الشكل من كلمتين بإبدال الهمزة الثانية حرف مد من جنس حركة ما قبلها، ووقع بعد حرف المد المبدل متحرك فليس له في ذلك إلا القصر وجهاً واحداً، نحو: **جاء أَحد** [النساء: ٤٣]، **مِن السماءِ إِلى** [السجدة: ٥]، **أولياء أُولئِك** [الأحقاف: ٣٢] [١٢/٢٨].

وفي كلتا الحالتين توجد همزة متقدمة على حرف مد، وهو ما يعرف بمد البدل، وحكمه عند الأزرق عن ورش بشكل عام أن يمد بمقدار حركتين، أو أربع، أو ستّ حركات [٥٣/٣٥- ٥٤].

إلا أن المنصوص في الحالتين معاً أنه يمد بمقدار حركتين فقط ولا يزاد على ذلك، وعلّل ذلك بعروض حرف المد بالإبدال، وضعفِ سببه لتقدمه على الشرط [٧-٣٥٢/١]. فاجتمعت العلتان معاً فأدتا إلى عدم الاعتداد بالعارض.

الفصل الخامس: المد اللازم الكلمي المثقل

الأصل في كلمة **الضالين** [الفاتحة: ٧]: الضالِلين، والأصل في كلمة **أَتُحاجوني** [الأنعام: ٨٠]: أتحاجِجونَنِي،..... وهكذا. فإذا أخذنا بأصل هذه الكلمات قبل حدوث الإدغام فيكون المد فيها مداً طبيعياً بمقدار حركتين، ولكن لما حدث فيها الإدغام مدتْ بمقدار ست حركات وجوباً لكل القراء[٥٨/٣٥]. ومثل هذا يقال في تاءات البزي، نحو قوله تعالى: **ولآ تيمموا** [البقرة: ٢٦٧]، إذ أصله: تتيمموا، أدغمت إحدى التاءين في الأخرى [١٥١/٢٤].

الفصل السادس: المد اللازم إذا حرك السكون فيه

وذلك في:

١- **الم اللّه لا إله إلا هو الْحي الْقَيوم** [آل عمران: ١-٢] وصلاً تُحرك الميم بالفتح لأجل التقاء الساكنين، فيجوز للقراء العشرة ما عدا أبا جعفر –حيث إنه يقرأ بالسكت على كل حرف من حروف الهجاء الواقعة في فواتح السور- وجهان: مد الميم بمقدار ست حركات اعتداداً بالأصل، ويجوز أن تقصر اعتداداً بعارض التحريك [٧-١/٣٥٩]. [٤٦-١/٤١٤].

٢- **الم أَحسِب الناس...** [العنكبوت: ١-٢] ورش ينقل حركة الهمزة إلى الميم قبلها وصلاً ووقفاً، وكذا حمزة في أحد أوجهه إن وقف على (أحسب) [٤/١٧٠]، [٢٤/٥٠]. فيجوز في الميم هنا أيضاً المد؛ اعتداداً بالأصل، والقصر اعتداداً بالعارض.

٣ - **ءآلآن** بلفظ الاستفهام في موضعي يونس: [٥١، ٩١]. قرأ نافع وابن وردان بنقل حركة الهمزة إلى لام التعريف وحذف الهمزة، وهو أحد الأوجه عن حمزة إن وقف [٢٤/٥٤-٥٥]. فيجوز هنا أيضاً المد؛ اعتداداً بالأصل، والقصر اعتداداً بالعارض.

٤ – **من النساءِ إِن اتقَيتُن** [الأحزاب: ٣٢] لقنبل والأزرق عن ورش. و **على الْبِغَاءِ إِن أَردن تَحصناً** [النور: ٣٣] ، و **لِلنبِيءِ إِن أَراد** [الأحزاب: ٥٠] للأزرق عن ورش وحده. حيث إن حركة نون (إن) في المواضع الثلاثة عارضة: لالتقاء الساكنين في الأول، وللنقل في الأخيرين. فإذا قرئ لقنبل وللأزرق عن ورش بوجه إبدال الهمزة الثانية ياء مدية جاز القصر اعتداداً بالعارض، وجاز المد اعتداداً بالأصل [٤٦-١/٤٤٣-٤٤٤]، [٢٤/٥٩]. فإذا وقف على (إن) في المواضع الثلاثة لم يجز سوى المد؛ لزوال العارض.

الفصل السابع: المد قبل ياء الإضافة إذا سكنت أو إذا تحركت

الأصل في ياء الإضافة الإسكان؛ لأنه ضمير مبني. والفتح فيها أصل ثانٍ [٤٦-٢/١٠٨]، [١٢-٢/٧٨]؛ لأنه اسم على حرف واحد غير مرفوع، فقوي بالحركة [٢١/٢٨٢]، [٤٦-٢/٨١]. ومعظم ياءات الإضافة الواقعة بعد ألف قد جاءت محركة بالفتح في القرآن الكريم؛ نحو: **عصاي** [طه: ١٨]، **هداي** [البقرة: ٣٨] [٧-٢/١٧٢-١٧٣]، [٤/١١٢-١١٣]، وإذا وقف عليها جاز فيها ثلاثة أوجه: القصر، والتوسط، والإشباع؛ وذلك لعروض السكون.

وقد سكنت ياء الإضافة الواقعة بعد ألف في موضعين اثنين:

١ – **ومحياي** [الأنعام: ١٦٢] سكنها نافع بخلاف عن ورش [٤٦-٢/١٠٦-١٠٧]، [٤/١١٢-١١٣]. ولا بد من إشباع المد على هذا الوجه وصلاً؛ لأنه مد لازم كلمي مخفف. وكذا يشبع المد في الوقف؛ لأنه السكون فيه لازم وصلاً ووقفاً.

٢ – **يا حسرتَاي** [الزمر: ٥٦]. لابن وردان في أحد الوجهين عنه [٤/٣٧٦]، [١٦/٤٤٦]، إذا اعتبرت الياء ياء الإضافة على وجه الجمع بين العوض والمعوض [٢-٧/٤٣٥]، [١-٢٤/١٧].

وحكمها وقفاً كسابقتها.

الفصل الثامن: المد المشبع في حسرتاه وأخواتها لرويس بخلاف عنه

إذا وقف رويس على قوله تعالى: **يا حسرتَى** [الزمر: ٥٦]، و **يا أَسفَى** [يوسف: ٨٤]، و **يا ويلتَا** [المائدة: ٣١]، [هود: ٧٢]، [الفرقان: ٢٨] فإنه يثبت هاء السكت على أواخر هذه الكلمات عقب الألف من بعض الطرق عنه [١٠٤/٤]، [١٨٧/١٦]. ويلزم من زيادتها إشباع مد الألف قبلها [١٨٧/١٦]. فهاء السكت هنا كان الإتيان بها من أجل الوقف، وهاء السكت لا تكون إلا ساكنة ولا تقبل الحركات [٣٠-١/١٤٠]، [٢١/٤٥٠-٤٥١]، فكان هذا السكون لازماً فوجب إشباع المد فيه.

الفصل التاسع: المد اللازم في اثْنَا عشَر لأبي جعفر

قرأ أبو جعفر بإسكان العين من **اثْنَا عشْر** [التوبة:٣٦] وصلاً، ولا بد معه من مد ألف (اثنا) مداً لازماً بسبب السكون [٢-٨٣/٥]، [٤٦-٣٥٨/٢]. والمد اللازم هنا فيه اعتداد بالعارض؛ حيث إن تسكين العين عارض للتخفيف بسبب توالي الحركات [٢١٩/١٧]، [٣٠-٢/٤٨]، ولم يرو عن أبي جعفر جواز القصر في هذا الموضع.

الفصل العاشر: إثبات المد في لا أقسم عند من قال بأن الألف إشباع لفتحة اللام

ذكر بعض المفسرين كالبيضاوي، وأبي حيان، والألوسي -ورجحه- أن «لا» في قوله تعالى: **فَلا أُقْسِم بِمواقِعِ النجومِ** [الواقعة: ٧٥]، وقوله تعالى: **فَلا أُقْسِم بِالشفَق** [الانشقاق: ١٦]، وقوله تعالى: **لا أُقْسِم بِهذَا الْبلَدِ** [البلد: ١]، هي لام التوكيد أشبعت فتحتها فأصبحت ألفاً [٢-٨/٢١٣]، [١٣-٩/٨٠]، [١-٢٧/١٥٢]، وقد كان الأصل فيهن: (فَلأُقْسِم بِمواقِعِ النجومِ)، (فَلأُقْسِم بِالشفَق)، (لأُقْسِم بِهذَا الْبلَدِ). وبناء على هذا القول تكون هذه الألف عارضة وليست أصلية، ولكنها تعامل معاملة الأصلية فتمد تماماً كما يمد المد المنفصل دون أدنى فرق بينها وبينه.

الفصل الحادي عشر: جواز القصر والتوسط والإشباع في العارض للسكون والعارض للإدغام

إذا سكن الحرف لأجل الوقف عليه وكان قبله حرف مد، نحو: **الْكِتَاب** [البقرة:٢]، **الدين** [الفاتحة:٤]، **الْمفْلِحون** [البقرة: ٥] ففيه لكل القراء ثلاثة أوجه [٣٥/٥٨-٥٩]، [٥٦/٢٣]:

١. الإشباع؛ أي: المد بمقدار ست حركات؛ على اعتبار السكون العارض كالسكون الأصلي اللازم لاجتماع الساكنين.
٢. التوسط؛ أي: المد بمقدار أربع حركات؛ مراعاة لسكون الوقف وملاحظة كونه عارضاً، فحطّت رتبته عن المد للسكون اللازم؛ تمييزاً بين الأصلي والعارض.
٣. القصر بمقدار حركتين؛ نظراً لكون السكون عارضاً فلا يعتد به.

ومثل هذا يقال في الإدغام الكبير إذا قرئ به لأبي عمرو البصري، وكذا يعقوب إذا قرئ له

بالوجه العام في الإدغام الكبير، نحو: **الْكِتَابَ بِالْحق** [البقرة: ١٧٦]، **من يقُولُ ربنَا** [البقرة: ٢٠٠]، **كَيفَ فَعلَ** [الفجر: ٦]، **قَوم موسى** [الأعراف: ١٤٨] [٢١/٥٠].

الفصل الثاني عشر: جواز القصر والتوسط والإشباع في المبدلة حرف مد عند الوقف

إذا وقف للقراء الذين يبدلون الهمزة الساكنة حرف مد من جنس حركة ما قبلها [٤/٥٣-٥٥] على نحو: **الْبَأْس** [البقرة: ١٧٠]، **وسوفَ يؤْتِ** [النساء: ١٤٦]، **الذئْب** [يوسف: ١٧] من الكلمات التي فيها همزةٌ ساكنةٌ، وبعدها حرف واحد فقط جاز القصر التوسط والإشباع. وكذا إذا قرئ بالإدغام الكبير لأبي عمرو في نحو: **ولْتَأْتِ طَآئِفَةٌ** [النساء: ١٠٢]، **لقَد جِئْتِ شَيَئاً فَرِياً** [مريم: ٢٧]. وهذا كله مبني على الاعتداد بحرف المد المبدل من الهمزة، ومعاملته معاملة حرف المد الأصلي.

الباب الخامس: باب الهمزتين من كلمة والهمز المفرد

الفصل الأول: الاعتداد بالألف المبدلة من همزةٍ في المد اللازم

إذا قرئ بوجه الإبدال للقراء العشرة في **ءآلذكَرين** [الأنعام:١٤٣،١٤٤]، و **ءآلآن** [يونس: ٥١،٩١]، و **ءآللّه** [يونس:٥٩]، [النمل:٥٩]، وكذا لأبي عمرو وأبي جعفر في: **السحر** [يونس: ٨١]، فإن الألف المبدلة من الهمزة التي كانت همزة الوصل تمد مداً مشبعاً بمقدار ست حركات، على خلاف لنافع وابن وردان في **ءآلآن** ، وكذا حمزة إن وقف؛ نظراً لنقل حركة الهمزة إلى اللام عندهم [٧-١/٣٧٧]، [٤/٢١٩]، علماً بأن الألف عارضة وليست أصلية، ومع ذلك فقد اعتد بها كالأصلية تماماً، ومن أجل هذا مدت مداً لازماً.

ومثل هذا يقال للأزرق عن ورش في الهمزتين المفتوحتين من كلمة إذا وقع بعد الهمزة الثانية ساكن، نحو: **أَأَنتُم** [البقرة: ١٤٠]، **أَأَرباب** [يوسف: ٤٣]، إذا قرأ بوجه إبدال الهمزة الثانية ألفاً [٢١/١٢٩]، [٤٦-١/٤١٧]. ومثل هذا وذاك يقال للأزرق عن ورش أيضاً في **أَرَأَيتَ** وبابه، على وجه إبدال الهمزة الثانية ألفاً [٢٣/٢٠٧]، [٤٦-١/٤٦٠].

الفصل الثاني: مد الألف المبدلة من همزة ساكنة مداً طبيعياً

إذا وقعت همزة ساكنة بعد همزة متحركة فقد أجمع القراء على إبدال الهمزة الثانية حرف مد من جنس حركة ما قبلها، نحو: **آتى** أصلها: أَأْتى، و **أوتوا** أصلها: أُؤْتوا، و **إيماناً** أصلها: إِئْماناً [٧-١/٣٨١]. وهذه الحروف المبدلة تعامل معاملة حروف المد الأصلية دون أي فارق.

الفصل الثالث: عدم إبدال الهمزة المتحركة إذا وقف عليها لأبي عمرو

يبدل أبو عمرو بخلفه كل همزة ساكنة حرف مد من جنس حركة ما قبلها باستثناء بعض الكلمات من ذلك [٧-١/٣٩٢]، [٢٤/٦٢]. فإذا كان الهمز المتحرك واقعاً في آخر الكلمة، نحو:

أنشأ [الأنعام: ١٤١]، و **يستهزئ** [البقرة: ١٥] ووقِفَ عليه فإنه لا يبدل؛ لأن السكون في هذه الحالة عارض[١١٤/٢٣]. وفي هذا تفريق بين السكون الأصلي والسكون العارض. ومذهب أبي جعفر إبدال كل الهمزات الساكنة، باستثناء بعض كلمات؛ وفي هذا تسوية بين السكون العارض والسكون الأصلي [٤٦-١/٤٥٢].

الفصل الرابع: عدم إبدال همزة **بارئكم** لأبي عمرو حال الإسكان

ورد عن أبي عمرو من بعض الطرق عنه إسكان همزة **بارئكم** [البقرة: ٥٤] [٧-٢/٢١٢-٢١٣]،[٤٦-٢/١٥٧]. وفي هذه الحالة فإن أبا عمرو لا يبدل الهمزة الساكنة ياء كما هو مذهبه، بل يبقيها ساكنة كما هي؛ وذلك لأن إسكان هذه الهمزة عارض لأجل التخفيف فلا يعتد به [٤٦-١/٤٥٠]، [٦٢/٢٤].

الفصل الخامس: عدم إثبات حرف المد الواقع قبل (ال) المنقول إليها حركة الهمزة

إذا كان قبل لام التعريف المنقول إليها حرف مد، نحو: **قالوا الآن** [البقرة: ٧١]، **عرضنا الأمانة** [الأحزاب: ٧٢]، **غير أولي الإربة** [النور: ٣١] فلا خلاف بين القراء في حذف حرف المد في كل ذلك؛ لأن تحريك اللام عارض؛ والاعتبار بالسكون لأنه الأصل [١١٩/٢٣]، [١٥/٢٨]. ومثل هذا عدم صلة هاء الضمير، نحو: **منه الأنهار** [البقرة: ٧٤]، **فخسفنا به وبداره الأرض** [القصص: ٨١]. وكذا اسم الإشارة «هذه»، نحو: **وقالوا ما في بطون هذه الأنعام** [الأنعام: ١٣٩].

الفصل السادس: عدم إدغام النون الساكنة في لام (ال) المنقول إليها حركة الهمزة

إذا كان قبل لام التعريف المنقول إليها نون ساكنة، نحو: **من الأموال** [البقرة: ١٥٥]، **يسألونك عن الأهلة** [البقرة: ١٨٩]، **لمن الأرض** [المؤمنون: ٨٤]، بقيت النون مفتوحة في «مِن» الجارة على قاعدة تحريكها في التقاء الساكنين [١٩-٤/١٥٣-١٥٤]، ومكسورة في غيرها على قاعدة تحريكها في التقاء الساكنين. ولا يصار إلى إدغام النون في اللام بعدها اعتداداً بالعارض. ولم يقرأ به في المتواتر إلا في قوله تعالى: **وأنه أهلك عاداً الأولى** [النجم: ٥٠]؛ في قراءة نافع وأبي عمرو وأبي جعفر ويعقوب [٧-١/٤١٠].

الفصل السابع: عدم رد السكون إلى ما قبل (ال) المنقول إليها حركة الهمزة

إذا كان قبل لام التعريف المنقول إليها أي حرف ساكن حرك بالضم لالتقاء الساكنين، نحو: **وأنتم الأعلون** [آل عمران: ١٣٩]. أو حرك بالكسر، نحو: **فمن يستمع الآن** [الجن: ٩]، بقي ذلك الحرف الساكن على الحركة التي حرك بها؛ لأن حركة اللام عارضة بسبب النقل فلا يعتد بها.

الفصل الثامن: جواز الروم والإشمام إذا وقع النقل في كلمة واحدة وعدم جوازهما إذا وقع النقل في كلمتين

يجوز الروم والإشمام في الواو والياء الساكنتين المنقول إليهما حركة الهمزة في وقف حمزة وهشام على الهمز، سواء أوقف بالنقل أم بالإبدال مع الإدغام [٤٦-١/٤٩٥-١٩٦]، [٤/٦٥]، وذلك نحو: **مثَلُ السوءِ** [النحل: ٦٠]، **شَيءٍ** [البقرة: ٢٠]. حيث يجوز الروم والإشمام في الواو والياء المنقول إليهما، علماً بأنهما ليسا الحرفين الأخيرين في الكلمة بحسب الأصل، وفي هذا اعتداد بعارض النقل. والعلة في ذلك أن الحركة المنقولة من حرف حذِف من نفس الكلمة كحركة الإعراب والبناء التي في آخر الكلمة، فيجوز فيها من الروم والإشمام ما يجوز في حركة الهمزة المحذوفة، بخلاف الحركة المنقولة من كلمة أخرى، نحو: **قُلُ أُوحِي** [الجن: ١]، وحركة التقاء الساكنين، نحو: **عليهُمِ الْقِتَالُ** [البقرة: ٢٤٦] فلا يجوز فيه وقفاً سوى السكون المحض عملاً بالأصل [١٣١/٢٣].

الفصل التاسع: جواز البدء بالهمزة أو باللام لورش عند البدء بما فيه نقل حركة الهمزة إلى لام التعريف

إذا ابتدئ لورش بما فيه نقل حركة الهمزة إلى لام التعريف قبلها، نحو: **الأَرض** [البقرة: ١١]، **الأُولى** [طه: ٢١]، **الإِنسان** [النساء: ٢٨] جاز البدء بالهمزة أو باللام. والبدء بالهمزة فيه اعتداد بالأصل؛ لأن حركة النقل عارضة. وهذا هو الوجه المختار لغة وقراءة[٨-٣/٩١]، [٢١/١٦٣]، [١٣/٤٠]. والبدء باللام مبني على الاعتداد بحركة النقل العارضة وتنزيلها منزلة الحركة الأصلية [١٦٣/٢١].

الباب السادس: باب وقف حمزة وهشام على الهمز

الفصل الأول: الوقف على نحو: السوء ، حتى تفيء ، قروء ، النسيء

إذا وقف لحمزة وهشام على نحو: **وتَذُوقُواْ السوء** [النحل: ٩٤]، و **حتى تَفِيء** [الحجرات: ٩]، و **ثَلاثَةَ قُروءٍ** [البقرة: ٢٢٨]، و **إِنما النسِيء** [التوبة: ٣٧] فإنه لا يجوز لهما المد [٧-١/٣٥١-٣٥٢]؛ وذلك لتغير حرف المد بالنقل أو بالإدغام على تفصيل في ذلك [٣/١٧-١٨]. وإذا كانت الهمزة غير متطرفة نحو: **سِيئَتْ** [الملك: ٢٧]، و **السوأى** [الروم: ١٠] فإن الأحكام تبقى نفسها لكن لحمزة وحده دون هشام.

وإنما لم يجز المد في هذه الحالة لأنه لما نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها أصبح حرف المد متحركاً بها، هكذا: (وتذوقوا السو)، (حتى تَفِي) فلم يعد حرف المد موجوداً؛ بل هما واو وياء متحركتان، ثم تسكنان للوقف. وكذا يقال في حالة الإبدال مع الإدغام، مثلاً (قرو)، (النسي)؛ حيث

لم يعد حرف المد موجوداً؛ بل هما واو وياء مشددتان، ولا وجود لحرف المد.

الفصل الثاني: الوقف على نحو كلمة: (السماء) بالإبدال

عند الوقف لحمزة وهشام على نحو كلمة (السماء) مما همزته متطرفة بوجه الإبدال تجتمع ألفان فإما أن تحذف إحداهما للساكنين، وإما أن تبقيا؛ لأن الوقف يحتمل اجتماع الساكنين. وعلى الوجه الأول يمكن أن تقدر المحذوفة الأولى أو الثانية. فإن قُدرتِ المحذوفة الأولى -وهو الأصل- لم يجز إلا القصر؛ وذلك لفقد الشرط وهو حرف المد [٣٦-١١٢/١]. وإن قُدرتِ المحذوفة الثانية جاز المد والقصر؛ من أجل تغير السبب، فهو حرف مد قبل همز مغير، ففيه المد والقصر [٧-٤٦٦/١]. وعلى الوجه الثاني وهو إبقاؤهما معاً فإنه يكون من باب المد العارض للسكون؛ فيجوز فيه القصر، والتوسط، والإشباع [١٤/٤٠]، [٤٤-٦٤/١].

الفصل الثالث: ضم الهاء و كسرها عند الوقف على أَنبِئْهم و نَبِّئْهم لحمزة

إذا وقف حمزةُ على **أَنبِئْهم** [البقرة: ٣٣]، و **نَبِّئْهم** [الحجر: ٥١]، [القمر:٢٨] يصبح اللفظ: (أنبيهم) و(نبيهم)، وحينئذ يجوز ضم الهاء و كسرها. والضم وقفاً مبني على الاعتداد بالأصل؛ لأن الياء عارضة، ولا توجد إلا في الوقف. وهو الأرجح. وأما الكسر فهو مبني على الاعتداد بالعارض[٣٣-١٢/٢-١٤]، [١٩/٣].

الباب السابع: باب الإمالة

الفصل الأول: بقاء الإمالة مع الإدغام الكبير وعند الوقف على نحو النارِ الناسِ

من أسباب الإمالة وجود كسرة بعد الحرف [١٩-١١٧/٤]، [٢٩/٢٥]، وذلك نحو: **النارِ** [البقرة:٣٩]، **القرارِ** [غافر: ٣٩]، **الناسِ** [البقرة: ٨]. فإذا وقف على نحو الكلمات المتقدمة بالسكون المحض، أو أدغم الحرف الأخير منها فيما بعده في قراءة أبي عمرو البصري بوجه الإدغام الكبير [٧-٢٥٧/١-٢٥٨]، [٤٦-٣١٨/١]، وذلك نحو: **والنهارِ لآياتٍ** [آل عمران: ١٩٠]، **النارِ ربنَا** [آل عمران: ١٩١-١٩٢]. وكذا إن قرئ للدوري بالإدغام في: **لِلناسِ سواء** [الحج: ٢٥] فالإمالة تبقى ولا تزول على الرغم من زوال الكسرة بسبب الوقف أو بسبب الإدغام؛ لأنهما عارضان، والعارض لا يغير الحكم [١٠٤/٢٤].

ويصح لغةً أن يوقف على ذلك بعدم الإمالة [١٩-١٤٠/٤]؛ لأن سبب الإمالة الكسرة، وقد زالت في الوقف [٧-٧٢/٢]. أما قراءةً فلم تصح الرواية بذلك إلا من بعض طرق السوسي عن أبي عمرو [٤٦-٦٢٩/١].

الفصل الثاني: إمالة نحو **الْقُرى الَّتِي** للسوسي

اتفق المميلون من القراء على عدم إمالة ما بعده ساكن في حالة الوصل [٩١/٤]، نحو: **عِيسى ابن مريم** [البقرة: ٨٧]، **وَأَلْقَى الأَلْواح** [الأعراف: ١٥٠]. إلا أنه اختلف عن السوسي وحده فيما إذا كانت الإمالة في ذوات الراء، كقوله تعالى: **وسيرى اللّه** [التوبة: ٩٤]، **الْقُرى الَّتِي** [سبأ: ١٨]. فيجوز له وصلاً الفتح كبقية القراء، وتجوز له الإمالة [٤٦-٦٣١/١].

أما عدم الإمالة فوجهه أن الإمالة أوجبتها الألف، فإذا زالت الألف زالت الإمالة؛ لأن زوال السبب يوجب زوال المسبب [٤٦-٦٣٣/١]، [٩١/٤]. وأما وجه إمالتها فهو الاعتداد بالأصل؛ لأن هذه الألفات ممالة، وإنما امتنعت إمالتها بسبب التقاء الساكنين، وهو عارض فلم يعتد بهذا العارض على هذا الوجه للسوسي، وبقيت الألف ممالة على الأصل. والوجه الأول هو المقدم في الأداء عن السوسي؛ ترجيحاً للعارض على الأصل [١٩٦/٤٧].

الفصل الثالث: عدم إمالة **أنصاري** ، و **جبارين** ، و **الجوار** ، و **تمار** للجماعة

انفرد الدوري عن الكسائي بإمالة **من أَنصاري إِلى اللّهِ** [آل عمران: ٥٢، الصف: ١٤]، [٧-٥٨/٢]. والراء هنا مكسورة لفظاً لمناسبة حركة الياء بعدها، مرفوعة محلاً لأنها خبر. وعليه فكسرة الراء عارضة وليست أصلية، ولعل هذا هو سبب عدم إمالتها عند بقية القراء.

وانفرد الدوري عن الكسائي أيضاً بإمالة **جبارين** [المائدة: ٢٢، الشعراء: ١٣٠] إمالة كبرى، وقللها الأزرق عن ورش بخلاف عنه [٤٦-٥٨٢/١]. ولعل سبب عدم إمالة أغلب القراء إياها كون الراء غير مجرورة المحل؛ فكسرة الراء إنما هي لمناسبة الياء بعدها، وهي في الآيتين الكريمتين في حيز النصب: في قوله تعالى **إِن فِيها قَوماً جبارين** [المائدة: ٢٢] صفة لـ«قوماً»، وفي قوله تعالى **وإِذَا بطَشْتُم بطَشْتُم جبارين** [الشعراء: ١٣٠] حال من فاعل «بطشتم».

وسبب إمالة الدوري عن الكسائي، وتقليل الأزرق بخلفه وقوع الألف قبل راء مكسورة، وهو معروف في اللغة [١٩-١١٧/٤]، [٢٩-١٨٥/٤]. فعوملت معاملة الراء المكسورة كسراً أصلياً.

وانفرد أيضاً الدوري عن الكسائي أيضاً بإمالة **الجوار** [الشورى: ٣٢، الرحمن: ٢٤، التكوير: ١٦]. والقياس أن لا يكون في هذه الكلمة إمالة؛ لعدم تطرف الراء؛ إذ أصل الكلمة (الجواري)، وحذفت الياء منها تخفيفاً. وهذه هي علة عدم إمالة المميلين إياها [١٩-١١٧/٤]، [٢٩-١٨٥/٤].

وأما وجه إمالة الدوري عن الكسائي إياها فهو وقوع الألف قبل راء متطرفة مكسورة، وإجراء كسرة البناء مجرى كسرة الإعراب، فالراء وإن كانت متوسطة إلا أن لزوم كسرها سد مسد تطرف المكسورة [٣٦-١٧١/١]، [٤٦-٥٨٢/١]. هذا هو الصواب، ولا يقال إن وجه إمالة الدوري إياها هو أن الكلمة بعد حذف الياء منها أصبحت الراء فيها متطرفة.

ويقرب من حكم **الجوار** حكم (تمار) في قوله تعالى: **فَلا تُمار فِيهِم** [الكهف: ٢٢]، إلا أن إمالتها عند الدوري بخاف عنه، وليست من جميع الطرق [٧-٣٩/٢]، [١٨-٥٦٦/١-٥٧٦]. والحذف فيها بسبب الجزم وليس تخفيفاً.

ويقرب من هذا وذاك عن الدوري عن الكسائي إمالة (يواري) في قوله تعالى: **كَيفَ يُواري سوءةَ أَخِيهِ** [المائدة: ٣١]، وقوله تعالى: **لِباساً يُواري سوءاتِكُم وريشاً** [الأعراف: ٢٦]، و(أواري) في قوله تعالى: **فَأُواري سوءةَ أَخِي** [المائدة: ٣١] بخاف عنه [٧-٣٩/٢]، [١٨-٥٦٦/١-٥٧٦]. غير أن الياء هنا ليست محذوفة. وعلة الإمالة في الجميع ما تقدم في كلمة **الجوار** .

الباب الثامن: باب الراءات

الفصل الأول: الوقف على ما آخره راء مكسورة كسرة إعراب وما قبلها ساكن

إذا وقف على ما آخره راء مكسورة ولم يكن قبلها ما يقتضي ترقيقها، كقوله تعالى: **والفَجر** [الفجر: ١]، **لَفِي خُسرٍ** [العصر: ٢]، فالراجح المعتمد المأخوذ به أن هذه الراء حكمها التفخيم [٧-١١٠/٢]؛ وذلك لأن كسرة الراء هي التي أوجبت ترقيقها، فلما زالت زال ما ترتب عليها. ففي هذا ترجيح للأخذ بالعارض على الأخذ بالأصل.

الفصل الثاني: الوقف على ما آخره راء مكسورة كسرةَ بناء

إذا كانت كلمة ما تنتهي أصلاً بياء وقبلها راء، ثم حذفت هذه الياء للجازم أو للتخفيف فإن الكلمة ستنتهي في هذه الحالة براء مكسورة. والذي في القرآن الكريم من ذلك: **فَأَسرِ بِأَهلِكَ بِقِطْعٍ مِن الليل** [هود: ٨١]، [الحجر: ٦٥]. **ولَقَد أَوحينَا إِلى موسى أَن أَسرِ بِعِبادِي** [طه: ٧٧]، [الشعراء: ٥٢]. **فَأَسرِ بِعِبادِي لَيلاً إِنكُم متبعون** [الدخان: ٢٣]. **والليل إِذَا يسرِ** [الفجر: ٤]. وفي حال الوقف على هذه الكلمات يجوز في الراء: التفخيم؛ أخذاً بالعارض كما في أخواتها من بقية الكلمات، كما تقدم قريباً، والترقيق؛ فرقاً بين كسرة الإعراب وكسرة البناء؛ لأن الأصل: (فأسري)، (أسري)، (يسري)، فيبقى الترقيق دلالة على الأصل، وفرقاً بين ما أصله الترقيق وما عرض له [٤٦-٢/ ٣٤]. وهذا الوجه هو الراجح [٤٨/٢٨] على قراءة من قرأ **أَسرِ** و **فَأَسرِ** بهمزة قطع [٤٦-٣٨٤/٢].

أما على قراءة من قرأهما بهمزة الوصل [٤٦-٣٨٤/٢] فترقيق الراء متعين وقفاً [٤٨/٢٨]؛ لأن في اللفظ كسرتين: كسرة نون (أن)، وكسرة الراء. والكسرة الثانية وإن زالت وقفاً فإن الكسرة قبلها توجب الترقيق. وكسرة النون من (أن) وإن كانت عارضة فإن سكون الراء في الوقف كذلك عارض، وليس أحدهما أولى بالاعتبار من الآخر، فيلغيان جميعاً ويرجع إلى كونها في الأصل

مكسورة فترقق على أصلها [٧-٢/١١٠-١١١].

الفصل الثالث: تفخيم الراء الساكنة بعد كسرة عارضة

تقع الراء ساكنةً بعد كسرة عارضةٍ في حالتين:

١- في حالة البدء بفعل أوله همزة وصل، وثالثه مفتوح أو مكسور، نحو: **اركعوا** [الحج: ٧٧]، **ارجِع** [يوسف: ٥٠]. وكذا البدء بهمزة الوصل في نحو: **امرأَةٌ** [النساء: ١٢٨]، **امرؤٌ** [النساء: ١٧٦] لورش من طريق الأزرق.

٢- في حالة التقاء ساكنين وكسر الساكن الأول، نحو: **إِن ارتَبتُم** [المائدة: ١٠٦]، **لِمن ارتَضى** [الأنبياء: ٢٨] لجميع القراء. ويقاس على ذلك إذا كانت الراء متحركة وقبلها ساكن قبله مكسور كسرة عارضة نحو **وإِن امرأَةٌ** [النساء: ١٢٨]، **إِن امرؤٌ** [النساء: ١٧٦] لورش من طريق الأزرق [٤٦-٢/٣٠].

وحكم الراء في كلتا الحالتين التفخيم، لعدم الاعتداد بالحركة العارضة [٢٩/٢٠]، [٥٥/٦].

الفصل الرابع: ترقيق الراء المكسورة بكسرة عارضة

إذا حركت الراء في آخر الكلمة بالكسر لالتقاء الساكنين، نحو: **وأَنذِرِ الناس** [إبراهيم: ٤٤]، **فَلْيحذَرِ الذِين** [النور: ٦٣]، فإنها ترقق وصلاً بلا خلاف؛ معاملةً للكسرة العارضة معاملة الأصلية. وكذا إن تحركت الراء بحركة النقل، نحو: **وانظُرِ إِلى** [البقرة: ٢٥٩]، **فَلْيكْفُرِ إِنا** [الكهف: ٢٩].

الفصل الخامس: حكم الراء إذا سكنت تخفيفاً

قد تسكن الراء في بعض الكلمات تخفيفاً، كما في **أَرِني** [البقرة: ٢٦٠]، و **أَرِنَا** [البقرة: ١٢٨] [٧-٢/٢٢٢]. و **بِورِقِكُم** [الكهف: ١٩] [٢٨٩/٤]. و **يشْعِرِكُم** [الأنعام: ١٠٩] [٤٦-٢/١٥٧-١٥٨]. وهذه الكلمات الأربع يختلف حكمها في حالة الإسكان؛ فالكلمات الثلاث الأولى تكون الراء فيها مرققة عند من كسر، ومفخمة عند من أسكن؛ لأن الراء أصبحت ساكنة بعد فتح. وأما **يشْعِرِكُم** فتفخم فيها الراء عند من يضم، وترقق عند من يسكن؛ لأنها أصبحت ساكنة بعد كسر. فتعامل الراء في جميع ذلك بما يؤول إليه وضعها بعد عارض التسكين، ولا يعتد فيها بأصل حركتها.

الباب التاسع: باب اللامات

الفصل الأول: تغليظ اللام في نحو: **يوصلَ** للأزرق عن ورش وقفاً

إذا وقفَ للأزرق عن ورش على ما فيه لام مفتوحة قبلها صاد أو طاء أو ظاء ساكنة أو مفتوحة فإنه يجوز له حينئذ تغليظ اللام؛ استصحاباً لأصله في ذلك، ولأن الوقف عارض. ويجوز له

أيضاً ترقيقها أخذاً بعارض التسكين [٣٦-١/٢٢٢]. والأرجح في هذه الحالة هو الأخذ بالأصل؛ لكون سبب التغليظ - وهو حرف الاستعلاء - محقق، وإنما فتح اللام شرط له [٢٩/٢٠]، [٤٦-٢/٣٩].

الفصل الثاني: لام لفظ الجلالة الواقع بعد حركة عارضة

من المتفق عليه أن لام لفظ الجلالة تغلظ إذا سبقت بفتحة أو ضمة، نحو **خَتَمَ اللّه** [البقرة: ٧] **فَثَمّ وجه اللّهِ** [البقرة: ١١٥]، وترقق إذا سبقت بكسرة، نحو: **بِسمِ اللّهِ** [الفاتحة: ١] [٤٦-٢/٤١].

ولا فرق في الأضرب الثلاثة بين أن تكون الحركات أصلية –كما مثّل- أو أن تكون عارضة كما في: **الم*اللّه** [آل عمران: ١-٢]، **فَزادهم اللّه** [البقرة: ١٠]، **يجِدِ اللّه** [النساء: ١١٠].

الباب العاشر: باب الوقف على مرسوم الخط

الفصل الأول: حذف الألف من أيه الثقلان وأختيها وصلاً، وإثباتها وقفاً

إذا وقف على «أيه» في قوله تعالى: **وتوبوا إِلى اللهِ جمِيعاً أَيه الْمؤْمِنُون لعلكُم تُفْلِحون** [النور:٣١]، وقوله: **وقَالُوا يا أَيه الساحِر** [الزخرف: ٤٩]، وقوله: **سنَفْرغُ لكُم أَيه الثقَلان** [الرحمن: ٣١] فإن أبا عمرو، والكسائي، ويعقوب يقفون عليها بالألف؛ رداً للكلمة إلى أصلها؛ لأن الألف إنما سقطت بسبب التقاء الساكنين، فإذا وقف عليها فقد زال الساكن الثاني، فوجب الوقف عليها بالألف [٤٤-٢/٤٤١]، [١٠٥/٣٧]. وفي وقفهم بالألف اعتداد بأصل الكلمة، وعدم اعتداد بالعارض وهو حذف الألف لأجل الساكنين. ووقف بقية القراء على المواضع الثلاثة المذكورة بالهاء؛ اتّباعاً للرسم [٤٤-٢/٤٤١]، [١٠٥/٣٧]. وفي وقفهم عليها بغير ألف اعتداد بالعارض وعدم الرجوع إلى الأصل.

الفصل الثاني: الوقف على يردن وأخواتها ليعقوب بالياء

كما حذفت الألف من الرسم في الفصل المتقدم لالتقاء الساكنين فقد حذفت الياء كذلك في إحدى عشرة كلمة في سبعة عشر موضعاً، منها: قوله تعالى: **ومن يؤْتِ الحِكْمةَ** [البقرة: ٢٦٩]. وقوله تعالى: **وسوف يؤْتِ اللّه** [النساء: ١٤٦].....إلخ [٧-٢/١٣٨-١٣٩]، [١٩٠/١٦]. وقد قرأ يعقوب بإثبات الياء في جميع هذه المواضع وقفاً اعتداداً بالأصل. ووافقه بعض القراء في بعض المواضع. وبقية القراء يقفون بدون ياءٍ تبعاً للرسم اعتداداً بالعارض [٤٦-٢/٧٨-٧٩].

الفصل الثالث: حذف الواو من ويدع الإنسان وإخوته في الوقف

وكما حذفت الألف والياء من الرسم في الفصلين السابقين لالتقاء الساكنين فقد حذفت

الواو كذلك في أربعة مواضع: قوله تعالى: **ويدع الإنسان** [الإسراء: ١١]. وقوله تعالى: **ويمح الله الباطِلَ** [الشورى: ٢٤]. وقوله تعالى: **يوم يدع الداعِ** [القمر: ٦]. وقوله تعالى: **سنَدع الزبانِيةَ** [العلق:١٨].[١٥/١٦٠/أ]. والصحيح المعول عليه هو الوقف بغير واو لجميع القراء، اتباعاً للرسم. وأما ما ذُكِر من وقف بعض القراء على ذلك بالواو رداً لهذه الكلمات إلى أصلها فشاذٌّ لا يقرأ به [٧-١٤١/٢].

الفصل الرابع: جواز الروم والإشمام بعد حذف الياء أو الواو من آخر الكلمة

إذا كانت الكلمة تنتهي بياء وحذفت هذه الياء تخفيفاً كما في **وإياي فَاتقُون** [البقرة: ٤١]، أو حذفت الياء بسبب الجزم كما في **ولتأتِ طآئِفَةٌ** [النساء: ١٠٢]، أو كانت الكلمة تنتهي بواو وحذفت منها الواو تخفيفاً كما في **ويدع الإنسان** [الإسراء: ١١]، أو حذفت الواو بسبب الجزم كما في **يخْلُ لكُم** [يوسف: ٩]، فإن الروم والإشمام حينئذ جائزان فيما كان منتهياً بحرف مضموم، والروم جائز فيما كان منتهياً بحرف مكسور، وإن كانت الكلمة قبل الحذف لا روم فيها ولا إشمام. وفي جميع هذا اعتداد بالعارض؛ إذ أن هذه الكلمات بحسب تركيبها الأصلي لا روم فيها ولا إشمام.

الفصل الخامس: الوقف على هادٍ وإخوته بالياء

انفرد ابن كثير المكي بالوقف على **هادٍ** [الرعد: ٧]، و **والٍ** [الرعد: ١١]، و **واقٍ** [الرعد: ٣٤]، و **باقٍ** [النحل: ٩٦] بالياء. ووقف بقية القراء بغير ياء [٤١/٣٦٠]، [٧-١٣٧/٢]. والحذف والإثبات لغتان للعرب، والحذف أكثر [١٩-١٨٣/٤]، [٣٦-٢١/٢]. ووجه الوقف بالياء أنه الأصل؛ فقد كانت الكلمات هكذا: (هادي، والي، واقي، باقي) فلما نونت التقى ساكنان: الياء والتنوين، فحذفت الياء. فلما وقف على تلك الكلمات ذهب التنوين فوجب أن تُرد الياء [٣٦-٢١/٢]، [٤٤-٣٧٠/٢]. ووجه الوقف بغير الياء إجراء الوقف مجرى الوصل؛ إذ حذف التنوين عارض في الوقف. وأيضاً لاتباع الرسم في ذلك؛ حيث رسمت هذه الكلمات بغير ياء [٣٦-٢/٢١]، [٤٤-٣٧٠/٢]، ومرجع الأمر إلى النقل والرواية.

وقد أجمع القراء: ابن كثير وغيره على الوقف على ما سوى الكلمات الأربع بدون الياء، نحو: **غَيرَ باغٍ** [البقرة: ١٦٣].

الباب الحادي عشر: باب الوصل

الفصل الأول: ضم هاء بهم الأسباب ونحوها

قرأ حمزة والكسائي وخلف العاشر بضم هاء ضمير الجماعة في الوصل إذا وقعت بعد كسرة أو ياء ساكنة ووقع بعدها ساكن، نحو: **وضربتْ عليهم الذلةُ** [البقرة: ٦١]، **فِي قُلُوبِهِم**

العِجلَ [البقرة:٩٣]، **إِذْ أرسلنا إليهم اثْنَين** [يس: ١٤].

ووجه ضم الهاء في مثل هذه الحالة أن الميم حركت بسبب التقاء الساكنين بالضم؛ لأنه الأصل في تحريك حركتها، وضمت الهاء إتباعاً لها [٢١/٧٦]. ولا يقال إن الهاء ضمت لأنه الأصل فيها، ودليل ذلك أنهم يرجعون إلى الكسر في حالة الوقف [٤٦-١/٣١٥]. فدل ذلك على أن حركة الهاء حركة عارضة بسبب الوصل.

الفصل الثاني: التحريك بسبب التقاء الساكنين

إذا اجتمع ساكنان في كلمة واحدة نحو: (كيفَ) و(أين) و(حيثُ) ..... إلخ فإنها تُبنى على الفتح أو الضم لشبهها بالحروف [٣١-٢/٨٦-٨٧]. وهذه الكلمات يؤخذ فيها بعارض التحريك وجهاً واحداً عند جميع القراء؛ وذلك لأن التحريك فيها أصبح أصلاً ثانياً، فتمد وصلاً مداً طبيعياً، ويجوز فيها وقفاً القصر، والتوسط، والإشباع. وإلا فلو أخذ فيها بالأصل لوجب مدها مداً لازماً بمقدار ست حركات لجميع القراء، ولا قائل بذلك.

وأما إذا اجتمع ساكنان في كلمتين فلا يخلو الساكن الأول أن يكون حرف مد أو غيره. فإن كان حرف مد حذف، وسقط المد وصلاً، نحو: **قَالُواْ الآن** [البقرة: ٧١]، **غَيرَ محِلي الصيدِ** [المائدة: ١]، **ذَاقَا الشجرةَ** [الأعراف: ٢٢]. فإذا وقف على الكلمة الأولى أثبت حرف المد؛ لزوال العارض.

وإن كان الساكن الأول غير حرف مد فقد يحرك بالفتح؛ كما في: **مِنَ السماءِ** [البقرة: ١٩]. وقد يحرك بالضم نحو: **عليكُم الصيام** [البقرة: ١٨٣]، و **فَتَمنوا الْموتَ** [البقرة: ٩٤]، و **قُلُ ادعواْ** [الأعراف: ١٩٥] في قراءة من ضم اللام [٧-٢/٢٢٥]. وقد يحرك بالكسر نحو: **وبشرِ الذِين** [البقرة: ٢٥]، و **قُلِ ادعواْ** [الأعراف: ١٩٥] في قراءة من كسر اللام [٧-٢/٢٢٥]، و **فِي قُلُوبِهِمِ الْعِجلَ** [البقرة: ٩٣] عند من كسر الميم [٤/١٢٣-١٢٤]. والحركة الناشئة في هذا القسم –ضمةً كانت أو كسرةً- لا يوجد فيها روم ولا إشمام ، وهذا محل اتفاق بين القراء؛ وذلك لكونها عارضة فلا يعتد بها [١٥/١٦٥/ب].

الفصل الثالث: عدم قلقلة الحرف المحرك بحركة عارضة

إذا كان حرف القلقلة ساكناً في آخر الكلمة وحرك بسبب التقاء الساكنين، نحو: **يجِدِ اللّه** [النساء: ١١٠]، **ولَقَدِ استُهزِئَ** [الأنعام: ١٠]، **لَقَدِ استَكْبروا** [الفرقان: ٢١]، أو حرك بالنقل، نحو: **قَد أَفْلَح** [المؤمنون: ١] فإن القلقلة حينئذ تزول لزوال السكون، فيعتد حينئذٍ بالعارض. وهذا مما لا خلاف فيه، ولا يتصور خلافه.

الفصل الرابع: كسر همزة ﴿أُم﴾ وميمها وصلاً

إذا وقـع قبل لفظ (أم) كسرة أو ياء ساكنة فقد قرأ حمزة والكسائي بكسر الهمزة والميم وصلاً، وذلك في أربعة مواضع؛ في قوله تعالى: ﴿**فَلأُمِهِ**﴾ موضعان في سورة النساء [١١]، وقوله تعالى: ﴿**فِي أُمِها رسولاً**﴾ [القصص:٥٩]، وقوله تعالى: ﴿**وإنه فِي أُم الْكِتَابِ**﴾ [الزخرف: ٤] [٤١٣/٢١]، [٤٦-٢٦٤/٢]. وقرأ حمزة بكسر الهمزة والميم في هذه المواضع الأربعة أيضاً: ﴿**واللّه أَخْرجكُم من بطُون أُمهاتِكُم**﴾ [النحل: ٧٨]، ﴿**أَو بيوتِ أُمهاتِكُم**﴾ [النور: ٦١]، ﴿**يخْلُقُكُم فِي بطُون أُمهاتِكُم**﴾ [الزمر: ٦]، ﴿**وإِذْ أَنتُم أَجِنةٌ فِي بطُون أُمهاتِكُم**﴾ [النجم:٣٢]، وكسر الكسائي الهمزة وحدها [٤١٣/٢١]، [٤٦-٢٦٤/٢].

فكسـر الهمـزة والمـيم في هذه المواضع، أو كسر الهمزة وحدها عارض لسبقه بكسرة أو ياء ساكنة، ولذا فلو وقف على ما قبل كلمة (أم) ثم ابتدئ بها فإن البدء يكون بضم الهمزة اتفاقاً [٢٤/١٦٧].

الباب الثاني عشر: باب التسكين تخفيفاً والتسكين وقفاً

الفصل الأول: إسكان القاف في ﴿ويتقه﴾ لحفص

قـرأ حفـص قو ـله تعـالى: ﴿**ومن يطِعِ اللَّه ورسولَه ويخْشَ اللَّه ويتقْهِ فَأُولَئِك هم الْفَائِـزون**﴾ [الـنور:٥٢] بسـكون القاف وكسر الهاء من غير صلة [٣٠٣/٢٣]، [٤٤/٢٤]. ووجه إسكان القاف أنه للتخفيف [٢٦٣/١١]، [١٠٨/٢١] فلما سكنت القاف ذهبت صلة الهاء؛ لأن أصل حفـص أن لا يصـل الهاء التي قبلها ساكن، وبقيت كسرة الهاء أمارة على عروض الإسكان في القـاف والأصل كسرها، ولولا هذا المعنى لوجب ضم الهاء؛ لأن الساكن قبلها غير ياء فهو مثل «منه» و«عنه»[٤٦-٣٦٧/١]. وفي قراءة حفص على هذا التوجيه اعتداد بالعارض.

الفصـل الثاني: إسكان ﴿مِن سبأْ﴾ و ﴿لَقَد كَان لِسبأْ﴾ لقنبل وصلاً ووقفاً، وإسكان حمزة ﴿ومكْر السيئْ﴾ كذلك

قرأ قنبلٌ بإسكان الهمزة من ﴿**وجِئْتُك مِن سبأْ بِنَبإٍ يقِينٍ**﴾ [النمل: ٢٢]، و ﴿**لَقَد كَان لِسبأْ فِي مساكِنِهم آيـةٌ**﴾ [سـبأ: ١٥] وصلاً ووقفاً [٦٢٥/٢١]، [٧-٣٣٧/٢]. وقرأ حمزة قوله تعالى: ﴿**استِكْباراً فِي الأَرضِ ومكْـر السـيئْ**﴾ [سبأ: ٤٣] بإسكان همزة (السيئ) وصلاً ووقفاً [٣٦٢/٤]. وإذا وقف عليها أبدلها ياء خالصةً، وليس له سوى هذا الوجه [٧-٣٥٢/٢]، [٣٣٠/٢٣]. ولا يتأتى له فيها الروم؛ لأنها عنده ساكنة، فعامل العارض معاملة الأصلي [٣٦٣/٤].

ويقـال لقنبل في ﴿**سبأْ**﴾ في موضعيها ما قيل آنفاً من عدم جواز الروم؛ لأن سكون الهمزة عنده وعند حمزة عارض للتخفيف؛ إجراء للوصل مجرى الوقف [٦٢٥/٢١]، [٣٣٥/٤-٣٣٦].

الفصل الثالث: إسكان عين بعض الكلمات

جـاء عن بعض القراء إسكان عين بعض الكلمات تخفيفاً، وذلك إذا توالت الحركات في الكلمة. ومن ذلك إسكان عين: **القُدس** [البقرة: ٨٧]. و **سبلنَا** [إبراهيم: ١٢]. و **عقْباً** [الكهف: ٤٤] [٤/١٤١-١٤٢]. وهـذه الكلمـات –وإن كـان تسكينها عارضاً طلباً للخفة- إلا أنها تقلقل عند من أسكنها؛ فلا فرق بين السكون الأصلي والسكون العارض في هذه المسألة. ولئن استوى في القلقلة السكون الأصلي والسكون العارض فلأن يستويا هنا أولى؛ لأن الإسكان هنا –وإن كان عارضاً- إلا أنه موجود وصلاً ووقفاً، أما سكون الوقف فلا يأتي إلا في الوقف فقط.

الفصل الرابع: تسكين هاء هو و هي المسبوقين بالواو أو الفاء أو اللام

الأصل في هاء (هو) أن تكون مضمومة، والأصل في هاء (هي) أن تكون مكسورة [٨-٢/٣٢٩-٣٣٠]، [١٧/٤٩٨-٤٩٩]. ولكـن إذا سبق هذان اللفظان بالواو، أو الفاء، أو اللام، أو «ثـم»، نحو: **وهو** [البقرة:٢٩]، **ثُم هو** [القصص: ٦١]، **فهي** [البقرة: ٧٤]، **لَهي** [العنكبوت: ٦٤] فإن من القراء من يسكنها تخفيفاً [٧-٢/٢٠٩]، [٤/١٣٢]. فإذا وقف لهؤلاء القراء على شيء من تلك الكلمـات فإنهم يبقون الهاء ساكنة، ولا يرجعون إلى أصلها وهو الضم. ويلزم من ذلك أن تكون الـواو فـي وقفهم واواً لينة لا مدية، وكذا الياء. وفي وقفهم على هذه الكلمات بهذا الشكل اعتداد بالعارض.

الفصل الخامس: إسكان من لدنه و لدني لشعبة

قرأ شعبة (من لدنه) في قوله تعالى: **قَيماً لينذِر بأْساً شَدِيداً مِن لدنْه** [الكهف: ٢] بإسكان الدال مع إشمامها الضم وكسر النون والهاء [٢١/٥٦٧]، [٤/٢٨٨]. وقرأ قوله تعالى: **قَـد بلغْتَ مِـن لدنـي عذْراً** [الكهـف: ٧٦] بإسكان الدال مع الروم أو الإشمام، وبتخفيف النون [٧-٢/٣١٣]. وتسكين الدال في الموضعين عارض للتخفيف [٤/٢٨٨]. وعلى وجه الإشمام فيهما لا بد من قلقلة الدال؛ لأنها ساكنة. وفي هذا تسوية بين ما سكونه أصلي وسكونه عارض.

الفصل السادس: قلقلة الحرف المتحرك إذا وقف عليه

مـن شرط القلقلة أن يكون الحرف ساكناً [٣٤/٢٨]، [٤٥/٥٥]. ولا فرق بين أن يكون هـذا السكون أصلياً كما في: **ولا يجِد له** [النسـاء: ١٢٣]، **فَانصب وإلى** [الشرح: ٧-٨]، وأن يكون تسكينه بسبب الوقف نحو: **والسماءِ ذَاتِ الْبروج** [البروج: ١]، **والسماءِ والطارق** [الطارق:١].

الباب الثالث عشر: باب الابتداء

الفصل الأول: عدم مد البدل عند البدء بهمزة الوصل

إذا وقع حرف المد بعد همزة الوصل في حالة الابتداء، وذلك نحو: **اؤْتُمِن** [البقرة: ٢٨٣]، **ائْتِنَا** [الأعراف: ٧٧]، **ائْتِ** [يونس: ١٥]، **ائْتُونِي** [يونس: ٧٩] فإنه مستثنى من مد البدل للأزرق عن ورش من بعض الطرق عنه [١٥/٢٠]؛ وذلك لأن همزة الوصل عند البدء بها تكون همزة قطع، وهي حينئذ عارضة، فلم يعتد بها [١١٧/٢١]، [٧-٣٤٣/١]. إلا أنه قد ورد من بعض طرق الطيبة[٤٢/٦] عن الأزرق عن ورش إجراء ثلاثة البدل: القصر، والتوسط، والطول في الحالة آنفة الذكر [٧-٣٤٢/٢]؛ لتحقق شرطه؛ وهو وجود المد بعد همزة محققة لفظاً وإن عرضت ابتداء [٤٦-٣٩١/١].

الفصل الثاني: ضم الهاء عند البد بـ يمل هو و ثم هو عند من أسكن الهاء فيهما

قرأ قالون وأبو جعفر بخلاف عنهما بإسكان الهاء وصلاً في قوله تعالى: **يمِل هو** [البقرة: ٢٨٢]، وقوله: **ثُم هو** [القصص: ٦١]. وقرأ الكسائي بإسكان **ثُم هو** فقط بدون خلاف عنه [١٣٢/٤]. ووجه الإسكان التخفيف. والضم هو الأصل. فلو وقِف على (يمل) وابتُدِئ بـ(هو) تعين ضم الهاء للجميع عوداً بها إلى أصلها؛ إذ لا يبدأ في لغة العرب بساكن. وكذا لو وقف على (ثم) وابتدئ بـ(هو).

الفصل الثالث: عدم ضم همزة الوصل عند البدء بالفعل إذا كان ثالثه مضموماً ضماً غير لازم

إذا ابتُدِئ بهمزة الوصل الموجودة في فعل ثالثُه مضموم ضماً عارضاً –وهو محصور في هذه الكلمات الخمس: **امشُوا** [ص: ٦]، **اقضوا** [يونس: ٧١]، **ابنُوا** [الكهف: ٢١]، **ائتُوا** [طه: ٦٤]، **ائتُوني** [يونس: ٧٩]- فإن البدء يكون بهمزة مكسورة لجميع القراء؛ وذلك لكون حركة الحرف الثالث حركة عارضة، فالأصل في **امشُوا** هو: (امشِيوا)، نقلت ضمة الياء إلى الشين بعد سلب حركتها، فالتقى ساكنان، فحذفت الياء، فصار: امشوا [٧٨/٣٤]. وهكذا يقال في بقية الكلمات.

الفصل الرابع: تسكين لام ليقطع و ليقضوا وصلاً وكسرهما ابتداء

قرئ قوله تعالى: **ثُم لْيقْطَع** [الحج: ١٥]، و **ثُم لْيقْضوا** [الحج: ٢٩] بكسر اللام على الأصل [٣٣-٢٦٩/٥]، [٤٦-٤٦٢/٢]، وبسكونها تخفيفاً [٦٠٣/٢١-٦٠٤]، [٢٤٨/٢٤]. فإذا ابتدئ بـ(ليقطع) أو (ليقضوا) فالجميع يكسرون اللام؛ لأنه الأصل فيها، وإنما كان التسكين للتخفيف[٥٨/٣٢]،[٢٢٧/٤٢]، [٢٦١/٢٢].

الباب الرابع عشر: باب فرش الحروف

الكلمات التي يكون له أصلٌ ما ثم يطرأ عليها تغيير صرفي بإبدال أو إعلال أو نحو

ذلك تعامل وفق وضعها الجديد ، ولا ينظر فيها إلى الأصل. واستقصاء الأصل والعارض في باب الفرش يطول، ولكن سأكتفي منه بالأمثلة الآتية:

الفصل الأول: كسر الحرف الأول من كلمة بيوت وأخواتها

إذا كانت الكلمة على وزن (فَعل) وكانت عينها ياء جاز فيها الضم على الأصل، والكسر لمناسبة الياء طلباً للتخفيف [٣٣-٢/٢٨١-٢٨٤]، [٤٦-٢/٢٠٠]. والذي في القرآن الكريم من ذلك: **البيوت** كيف جاءت، وحيث وقعت. **الغُيوب** حيث وقع. **العيون** كيف جاءت، وحيث وقعت. **شُيوخاً** [غافر: ٦٧]. **جيوبهن** [النور: ٣١] [٧-٢/٢٢٦]، [١٥٥/٤].

الفصل الثاني: القراءة بالسين أو الصاد في الصراط وأخواتها

بعض الكلمات في القرآن الكريم قرئت بالصاد وبالسين. ومن هذه الكلمات **الصراط** حيث وردت، وكيفما تصرفت. وهذه الكلمة مشتقة في الأصل من الفعل: (سرط)، وأصلها: سراط، بالسين، والصاد بدل من السين لقوة الطاء [٧١/٢١]، [٤٦-١/٣٠٨]. وقد قرأ لفظ الصراط بالسين حيث أتى رويس، وقنبل بخلاف عنه [١٢٣/٤].

ومن الكلمات الأخرى التي قرئت بالصاد وبالسين (يبصط) في قوله تعالى: **واللّه يقْبِض ويبسطُ وإلَيهِ تُرجعون** [البقرة: ٢٤٥]، وكلمة (بصطة) في قوله تعالى: **وزادكُم فِي الْخَلْق بسطَةً** [الأعراف: ٦٩]، وهما مشتقتان من الفعل (بسط) بالسين، وإنما الصاد لمجاورة الطاء [٤٦-٢/٢١٠-٢١٢].

ومن تلك الكلمات أيضاً (المصيطرون) في قوله تعالى: **أَم عِندهم خَزائِن ربك أَم هم الْمصيطِرون** [الطور: ٣٧]، وكلمة (بمصيطر) في قوله تعالى: **لستَ عليهم بِمصيطِرٍ** [الغاشية: ٢٢] وهما مشتقان من الفعل (سطر) بالسين، وهي الأصل، والصاد لمجاورة الطاء [٤٦-١/٣٠٩-٣١٠].

الخاتمة :

الحمد لله أن يسر لي إتمام هذا البحث. وفي ختامه أضع أبرز النتائج التي تضبط هذا الموضوع وتيسر تناوله، وهي بمثابة قواعد لموضوع الأصل والعارض:

١. في الإدغام الكبير يعتد بالعارض فيما يتعلق بالغنةِ ومقدارها، وفيما يتعلق بمقدار المد العارض للإدغام. وفي غير ذلك يعتد بالأصل.

٢. المد من أكثر الأمور التي يدخل فيها موضوع الأصل والعارض. ومن أهم القواعد التي تتعلق به أن سبب المد –همزاً كان أو سكوناً- إذا تغير جاز الأخذ في هذه الحالة بالأصل والأخذ بالعارض. ويترجح الأخذ بالأصل إذا تغير السبب وبقي أثر لسبب المد، ويترجح الأخذ بالعارض

إذا لم يبق أثر لسبب المد.

٣. مد البدل إذا تغير بعارض ما جاز فيه الأخذ بالأصل والأخذ بالعارض. وقد يترجح أحد الأمرين على الآخر بمرجحات، منها: الرواية والنقل. ومنها كثرة التغير الذي يطرأ على الكلمة.

٤. في المد اللازم الكلمي المثقل يؤخذ بالعارض وجهاً واحداً.

٥. التسكين لغرض التخفيف يعامل معاملة السكون الأصلي. ما عدا كلمة **بارِئْكم** لأبي عمرو.

٦. حرف المد المبدل من همزة ساكنة يعامل معاملة حرف المد الأصلي بلا فارق.

٧. في باب النقل يعتد بالأصل ما عدا: قوله تعالى **عاداً الأولى** في قراءة من نقل وأدغم. ووقف حمزة وهشام على الهمز إذا كان في كلمة واحدة. وكسرة الراء المنقولة إليها من همزة بعدها. ويجوز الأخذ بالأصل والعارض عند البدء بـ(ال) التعريف عند من ينقل حركة الهمزة إليها.

٨. في أغلب مسائل الإمالة يعتد بالعارض، ويعتد بالأصل في مسألة الوقف والإدغام الكبير للراء المتطرفة المكسورة بعد ألف. وبعض القراء والرواة خرجوا عن هذا وذاك في بعض حالات أو كلمات.

٩. في باب اللامات يعتد بالحركة العارضة قبل لام لفظ الجلالة تفخيماً وترقيقاً، ويجوز الأخذ بالأصل والعارض عند الوقف على نحو **يوصلَ** للأزرق عن ورش.

١٠. في القلقلة لا فرق بين السكون الأصلي والسكون العارض.

١١. في باب الراءات يعتد بالعارض سواء كان تحريكاً لساكن أو تسكيناً لمتحرك، ويستثنى من ذلك ثلاث حالات: الراء الساكنة بعد كسر عارض، والوقف على ما آخره راء مكسورة كسرةَ بناء، والوقف على نحو كلمة «النار» لمن أمال.

١٢. الكلمة التي يطرأ عليها تغيير صرفي بإبدال أو إعلال أو حذف يعمل فيها بما يؤول إليه وضع الكلمة الجديد، ولا يؤخذ فيها بأصلها قبل ذلك. هذا هو الأعم الأغلب، وقد شذّ عن ذلك مسألة البدء بهمزة الوصل في **امشوا** وأخواتها.

المراجع والمصادر

الألوسي، محمود بن عبد الله، [د ت] - **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**. [د ط]، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف، ١٩٨٣م- **تفسير البحر المحيط**. ط٢، دار الفكر،

بيروت.

برانق، محمود حافظ. ومحمد سليمان صالح، ١٩٦٤م- **مرشد الأعزة إلى شرح رسالة حمزة.** ط١، مكتبة تاج، طنطا.

البنا، أحمد بن عبد الغني الدمياطي، [د ت]- **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر.** [د ط]، دار الندوة الجديدة، بيروت.

الجرجاني، علي بن محمد، ١٩٩٨م- **كتاب التعريفات.** ط١، دار الفكر، بيروت.

ابن الجزري، محمد بن محمد، ١٩٩٣م- **طيبة النشر في القراءات العشر.** تحقيق: محمد تميم الزعبي، ط١، مكتبة دار الهدى، المدينة المنورة.

ابن الجزري، محمد بن محمد، [د ت]- **النشر في القراءات العشر.** تصحيح ومراجعة: علي محمد الضباع، [د ط]، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، [د ت]- **الخصائص.** تحقيق: محمد علي النجار، [د ط]، عالم الكتب، بيروت.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، ١٩٨٥م- **سر صناعة الإعراب.** تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق.

ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر الدويني، ١٩٩٥م- **الشافية في علم التصريف.** تحقيق: حسن أحمد العثمان، ط١، المكتبة المكية، مكة المكرمة.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد، ١٩٨١م- **الحجة في القراءات السبع.** تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، ط٤، دار الشروق، بيروت.

الخضري، محمد الدمياطي الشافعي١٩٤٠م- **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل.** [د ط]، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة.

الخفاجي، شهاب الدين عبد الله بن عمر، ١٩٩٧م- **حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي.** ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.

الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد، ١٩٦٦م- **التيسير في القراءات السبع.** صححه: أوتوپرتزل، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت.

الداني، أبو عمرو، **جامع البيان،** (مخطوط). صورة عن نسخة دار الكتب بالقاهرة.

الزبيدي، عثمان بن عمر، ١٩٨٩م- **شرح الزبيدي على متن الدرة في القراءات الثلاث.** تحقيق: عبد الرزاق علي إبراهيم،[د ط]، المكتبة العصرية، بيروت-صيدا.

الزمخشري، محمود بن عمر، ١٩٩٣م- **المفصل في صنعة الإعراب.** تحقيق: د.علي بو ملحم، ط١، دار ومكتبة الهلال، بيروت.

سالم، محمد إبراهيم، ٢٠٠٣م- **فريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات العشر**. ط١، دار البيان العربي، القاهرة.

سيبويه، عمرو بن عثمان، ١٩٨٨م- **كتاب سيبويه**. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي القاهرة.

الشاطبي، القاسم بن فيره، ١٩٩٦م- **الشاطبية** (حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع). تحقيق: محمد تميم الزعبي، ط٣، مكتبة دار الهدى، المدينة المنورة.

أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل، ١٩٨١م- **إبراز المعاني من حرز الأماني**. تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، [د ط]، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة.

شكري، د. أحمد خالد، وآخرون، ٢٠٠٥م- **المنير في أحكام التجويد**. ط٦، جمعية المحافظة على القرآن الكريم، عمان.

الصفاقسي، علي النوري، ١٩٨١م- **غيث النفع في القراءات السبع**. مطبوع بهامش كتاب: سراج القارئ المبتدي.

الضباع، علي محمد، ١٩٨٤م- **إرشاد المريد إلى مقصود القصيد**. تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، ط١، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة.

الضباع، علي محمد، ١٩٩٩م- **الإضاءة في بيان أصول القراءة**. ط١، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.

الضباع، علي محمد، ١٩٣٦م - **الجوهر المكنون في رواية قالون**. [د ط]، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة.

الضباع، علي محمد، [د ت]- **صريح النص في الكلمات المختلف فيها عن حفص**. [د ط]، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة.

الضباع، علي محمد، ١٩٦٠م- **هداية المريد إلى رواية أبي سعيد**. ط٤، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، ١٩٨٥م- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢، دار الفكر، دمشق.

العكبري، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين، [د ت]- **التبيان في إعراب القرآن**. تحقيق: علي محمد البجاوي، [د ط]، دار إحياء الكتب العربية.

العكبري، أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين، ١٩٩٥م- **اللباب في علل البناء والإعراب**. تحقيق: غازي مختار طليمات، ط١، دار الفكر، دمشق.

العنبتاوي، سعيد أحمد، [د ت]- **حلية القراء في فن التجويد والأداء**. [د ط]، دار الإسراء للنشر والتوزيع، القاهرة.

الفارسي، أبو علي الحسن بن عبد الغفار، ١٩٩٣م- **الحجة للقراء السبعة**. تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، ط٢، دار المأمون للتراث، دمشق.

القاري، ملا علي بن سلطان، ١٩٤٨م- **المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية**. [د ط] شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.

ابن القاصح، علي بن عثمان، ١٩٨١م- **سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي**. [د ط]، دار الفكر بيروت.

القيسي، مكي بن أبي طالب، ١٩٨٧م- **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، ط٤، مؤسسة الرسالة، بيروت.

المارغني، إبراهيم ابن أحمد، ١٩٩٥م- **دليل الحيران على مورد الظمآن**. ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.

المتولي، محمد بن أحمد، **الروض النضير في تحرير أوجه الكتاب المنير**. (مخطوط)، صورة عن نسخة مكتبة الأزهر الشريف.

المتولي، **عزو الطرق،** ملحق بكتاب: فريدة الدهر.

المتولي، محمد بن أحمد، [د ت]- **فتح المعطي وغنية المقري في شرح مقدمة ورش المصري**. [د ط] ، مكتبة القاهرة، القاهرة.

ابن مجاهد، أحمد بن موسى، ١٤٠٠هـ - **كتاب السبعة في القراءات،** تحقيق: د. شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف، القاهرة.

مصطفى، محمود أحمد، ١٩٩٩م- **زينة الأداء شرح حلية القراء**. ط١، دار الفرقان. الأردن.

ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم ، ١٩٦٨م- **لسان العرب**. دار صادر ، بيروت.

المهدوي، أبو العباس أحمد بن عمار، ١٩٩٥م- **شرح الهداية**. دراسة وتحقيق: د. حازم سعيد حيدر، ط١، مكتبة الرشد، الرياض.

نصر، محمد مكي، ١٣٤٩هـ - **نهاية القول المفيد في علم التجويد**. [د ط]، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة.

النويري، محمد بن محمد، ٢٠٠٣م- **شرح طيبة النشر في القراءات العشر**. تحقيق: د.

مجدي محمد باسلوم، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن يالوشة، محمد بن علي، ١٩٩٥م- **الرسالة المتضمنة بيان ما هو مقدم أداء من أوجه الخلاف بالنسبة لرواة البدور السبعة**. [د ط]، ملحق بكتاب: **النجوم الطوالع**، لإبراهيم المارغني، دار الفكر، بيروت.